

" الموروث السياحي و أهم المعوقات التي تواجه تطور الصناعة السياحية "

Tourist heritage and the most important obstacles facing the development of the tourism industry

كمال العقريب^{1*} ، فاطمة قادم²

¹ المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة (الجزائر)، lakribkamal@yahoo.fr

² جامعة الجزائر3 (الجزائر) kad.farida@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/12/11؛ تاريخ القبول: 2019/12/23؛ تاريخ النشر: 2020/05/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبين مختلف الإمكانيات و المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر و التي تختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف المواقع الجغرافية، بالإضافة إلى التراث الثقافي و التاريخي و الحرفي المهم وهذا بدوره أدى إلى ظهور عدة أنواع للسياحة في الجزائر ، و التي تجعل منها منطقة متعددة الأقطاب..
إلا أن الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل إذ لم يرقى هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه و بقيت إنجازاته جد محدودة إذا ما قورنت مع بلدان العالم بصفة عامة و البلدان الشقيقة بصفة خاصة بسبب العديد من المشاكل التي حالت دون تطوره و التي أبرزتها هذه الدراسة.
الكلمات المفتاح : المقومات السياحية ، الإمكانيات السياحية، عوائق الاستثمار السياحي، الترقية السياحية.
رموز تصنيف jel: XNN ; XNN

Abstract: This study aims to show the different possibilities and tourist enjoyed by Algeria which vary from region to region in different geographical locations, in addition to the historical and cultural heritage and important artisan and this in turn led to the emergence of several kinds of tourism in Algeria, and that make them Multipole region.

But the reality of tourism in Algeria is not optimistic as tantamount to the required level which ensures access to desired goals and the very limited accomplishments when compared to the rest of the world in General and the sister countries in particular, because of the many

problems, that prevented its development And highlighted by this study.

Keywords: tourist, tourism potential, Problems of tourism investment, the promotion of tourism

Jel Classification Codes : XNN ; XNN

المقدمة:

تعتبر السياحة ظاهرة قديمة قدم الإنسانية، لكنها تطورت بفضل تحسن الخدمات السياحية ومواكبتها للتغيرات الاقتصادية في العالم، فضلا على فتح أسواق جديدة إلى جانب الأسواق السياحية التقليدية من أجل استمرار العطاء السياحي، إذ تعمل على زيادة الدخل الوطني وتوفير احتياجات الدخل من النقد الأجنبي، كما أنها توفر عددا معتبرا من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، حيث تعتبر السياحة صناعة مركبة تشتمل على الكثير من الصناعات مثل الفنادق، الوكالات السياحية، الشركات السياحية، وخدمات الترفيه والصناعات التقليدية والذي يلعب العنصر البشري الدور الأساسي خلالها. وقد تفتنت العديد من دول العالم لأهمية قطاع السياحة فأولته أهمية كبرى في برامجها التنموية ووضع برامج وخطط إستراتيجية لتطوير هذا القطاع، وقد حظيت السياحة باهتمام العديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأغلب دول أوروبا لاسيما الغربية منها واعتبرتها من أهم ضروريات الحياة العصرية.

والجزائر واحدة من دول العالم التي تزخر بمقومات سياحية هائلة ، فصحراء الجزائر لا يكاد يوجد لها مثيل في صحاري العالم ، حيث تعتبر مسرحا اثريا متنوعا لاحتوائها على مناطق محمية، أما إذا توجهنا إلى الشرق أو الغرب الجزائري فإنّ المناطق الطبيعية، الشواطئ، الجبال، السهول، الحمامات المعدنية والآثار هي الجاذب الرئيسي للعديد من السياح ،أدى ذلك إلى نشوء أنواع متعددة من السياحة منها : العلاجية ، الحموية، الشاطئية، الجبلية والسياحة التاريخية والأثرية إلخ. فهذه الإمكانيات الطبيعية تفتقد في كثير من بلدان العالم، فالتنوع المناخي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة.

ولكن نصيب الجزائر في السياحة الدولية بعيد كل البعد عما يفترض أن تكون عليه، وبلوغ الهدف المنشود يستوجب القيام بالكثير في مجال الاستثمار السياحي، حيث يشكل هذا الأخير أحد أهم الاستثمارات نظرا لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، ونظرا لهذه الأهمية فقد سعت العديد من دول العالم لجلبه والاستفادة من مزاياه ،وفي هذا الشأن قامت الجزائر بمنح العديد من الامتيازات والتحفيزات لتشجيعه منها التحفيزات الجبائية ومنح التسهيلات في مجال العقار السياحي، كما أن الجزائر تعلق آمالا

كبيرة على الإستراتيجية التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 والذي يمتد على عدة مراحل على المدى القريب، المتوسط و البعيد.

فعلى الرغم من توفر البلاد على هذه الموارد الطبيعية والسياحية الهائلة إلا أنها لم تستطع عبر العقود الماضية استغلال هذه الثروات وهذا راجع لتراكم جملة من المعوقات الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإدارية..... إلخ، والتي وقفت أمام تطور الاستثمارات السياحية بها. ولهذا ركزنا في دراستنا هذه على الموروث السياحي في الجزائر أهم المعوقات التي تعترض الاستثمار السياحي في الجزائر.

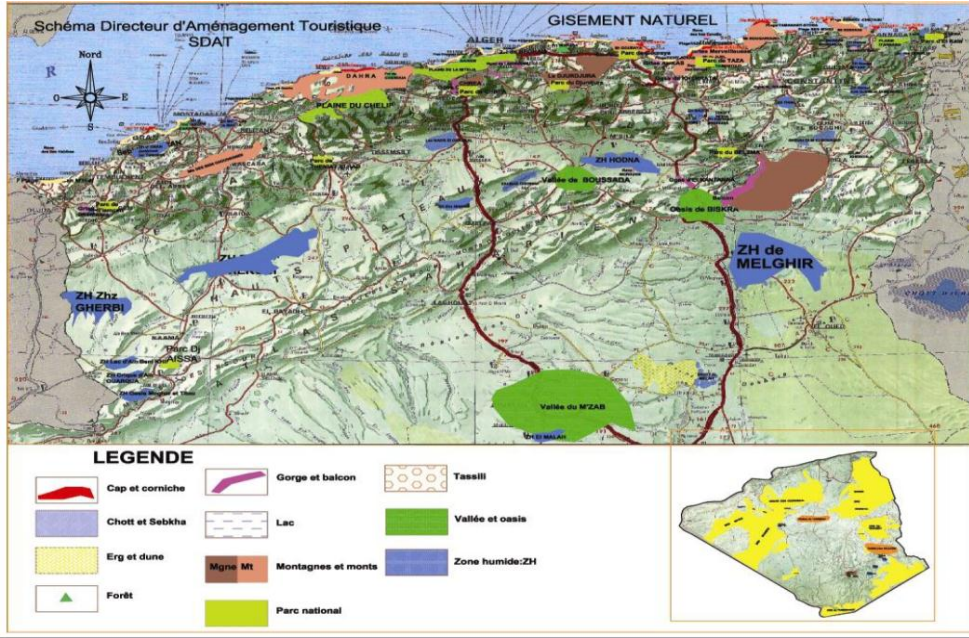
ما هو الموروث السياحي المتواجد في الجزائر؟ وما هي المعوقات التي تواجه تطور صناعة السياحة في الجزائر؟

I- الإمكانيات السياحية المتاحة للجزائر

1.I- الموروث الطبيعي للجزائر:

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزًا محوريًا في المغرب العربي وأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي وميزاتها الاجتماعية والثقافية، ومات مورفولوجيتها الخاصة، ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة حيث يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كلم، وتعد الجزائر من أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة بعد السودان، إذ تتربع على مساحة 2381741 كلم، بحيث تضم منطقة الشمال المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل. أما بالنسبة لمنطقة الجنوب الصحراوي: لها ثلاثة صفات رئيسية، هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمامة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش. والثالثة طبيعة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهات" ب 3003 مترًا ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة تتراوح بين 40° و 45°، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو مكون أساسًا من واحات النخيل⁽¹⁾.

الشكل رقم 1: الموارد الطبيعية المتواجدة في الجزائر



Source: schéma d'aménagement touristique,SDAT2025-livre1 ,p39

❖ تملك الجزائر أكثر من 200 نقطة للحمامات المعدنية غير مشتمة بما فيه الكفاية ، صنف

حسب طبيعتها الفيزيائية و الكيميائية على النحو التالي:

✓ 136 مورد لمياه حرارية ذات أهمية محلية.

✓ 55 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.

✓ 11 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية⁽²⁾

❖ تملك الجزائر العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن و هي كالتالي:

✓ الحظيرة الوطنية لجرجرة، تغطي مساحة 185000 كلم² .

✓ الحظيرة الوطنية لبلازما، تغطي مساحة 26000 كلم² .

✓ الحظيرة الوطنية لشريعة، تغطي مساحة 26000 كلم² .

✓ الحظيرة الوطنية لقوراية ، تغطي مساحة 3000 كلم² .

✓ الحظيرة الوطنية للقالا، تغطي مساحة 76438 كلم2 .

2.I- الموروث التاريخي و الحضاري

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا و حضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته و مواقعه الأثرية التي تمثل حضارات مختلفة مرت على الجزائر عبر حقبة زمنية طويلة تركت آثارا ثقافية و اجتماعية متنوعة في الوسط الاجتماعي، من بينها الحضارة الرومانية ، البربرية و العربية الإسلامية، و التي تعكس غنى هذا الإرث الثمين.

و أهم المواقع التاريخية و الحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع التاسيلي"، الذي يعتبر من أهم و أروع المواقع العالمية من حيث طبيعة الجيولوجية، ويعود هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من الحفريات التي كشفت عن بقايا الحيوانات و النباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة(3).

وأيضا هناك "حي القصبه: العريق تم تسجيله موقعا أثريا عالميا سنة 1992 في الجزائر العاصمة و التي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى و أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطة، وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.

وكذلك "قصر ميزاب" بغرداية والذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمة الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة، إضافة إلى "موقع تيمقاد"، الذي كان يعرف باسم "تاموقادو" يوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كيلومتر من مدينة باتنة على طريق روماني يصل بين مدينتي "لامبار" و "تبسة"(4).

كما تعتبر "قلعة بني حماد" من المواق الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار و القبور القديمة ، وعلى الآثار إسلامية، و آثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة.

ويوجد بولاية سطيف " موقع جميلة" (يوجد هذا الموقع شمال شرق مدينة سطيف وعلى مقربة من جبال فرجية) و الذي كان يعرف قديما باسم "كويكول" وهي تسمية ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية ، ويتشابه تصميم هذه المدينة مع مدينة تمقاد.

أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية، التي تشهد عن تاريخ هذه المنطقة، ومن أهم هذه المعالم و المواقع التاريخية:

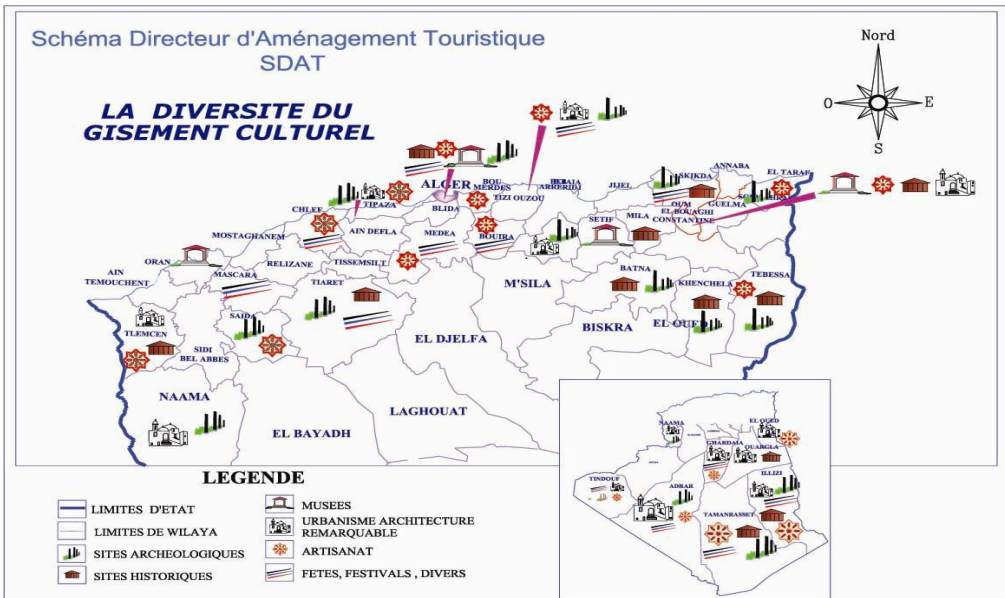
- ✓ دار عزيزة: عبارة قصر بني في العهد العثماني لاستقبال بعض ضيوف القصر.
- ✓ مسجد كتشاوة: الذي تم بناؤه في عهد الباي لارباي التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من أربعة قرون مضت.
- ✓ الجامع الكبير: الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة، تم بنائه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.
- تحتوي الجزائر على عدد لا بأس به من المتاحف الكبيرة مثل: المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة ، و متحف باردو الوطني بالعاصمة، و المتحف الوطني زبانة بوهران، المتحف الوطني للفنون الشعبية بالقصبة، ومتحف تمقاد و غيرها من المتاحف.

3.I-الموروث الثقافي:

إلى جانب ما تم ذكره فالجزائر تملك تراثا ثقافيا شعبيا ، يتمثل في إرث العادات و التقاليد و الأعياد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية مثل صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، مثل غرداية، جلفة، الأوراس، وصناعة النحاس التي تعرف ببيها مدينة قسنطينة، و صناعة الفخار المتواجد في عدد من مناطق البلاد سيما منطقة القبائل.

وعليه فإن الإمكانات الطبيعية و التاريخية و الحضارية للجزائر لا يستهان بها، ورغم ذلك لم تصل إلى معايير التنافسة في سوق السياحة العالمية بسبب العديد من المشاكل و العراقيل.

الشكل رقم 2 : تنوع الموارد الثقافية في الجزائر



Source: schéma d'aménagement touristique, SDAT2025-livre1, p40

II – العوائق التي تواجه بيئة الاستثمار السياحي:

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة كما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية، فوضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي، ولكن في واقع الأمر هناك عدة عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا مما عطل من نمو هذا القطاع ونذكرها فيما يلي:

II. 1- العوائق الإدارية:

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري، في تخطي عتبة الفقر والسير بالعملية التنموية إلى الأمام عن طريق إزالة كل العراقيل والحواجز التي تعترض هذا السبيل. حيث يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوربية والمكتب الأمريكي (شولومبرغر) لسنة 2004 الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تحول دون القيام بالاستثمار في الجزائر حتى بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة، حيث كانت معظم الآراء والمواقف التي أثارها المستثمرون الأجانب يؤكدون على وجود عقبات كبيرة، ستحول دون تدفق الاستثمارات في الجزائر وستظل موجودة حتى إذا دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ. وطرح التقرير الأوربي عددا من المشاكل المبدئية التي تعرقل الاستثمارات، مشيرا إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تملك حاليا قائمة شاملة للمستثمرين المحتملين أو الموجودين في الجزائر، واستنادا إلى عملية سبر الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحروقات، أغلبها من الدول الأوروبية الأساسية مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، وأشار المستثمرون المستجوبون إلى أن الوصول إلى السوق يعد أهم عامل بنسبة 37 % تليه 42 % الاستقرار السياسي والاقتصادي ثم الإطار التشريعي والقانوني بنسبة 34 %، فسر المستثمرون الأوروبيون بالخصوص ترددهم للاستثمار في الجزائر والتعامل مع المنتج الجزائري بالصورة المرتسمة لحد الآن عن الجزائر سواء تعلق الأمر بالمشكل الأمني أو الاستقرار المؤسسي والسياسي والاقتصادي يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات والمعلومات (5).

ورغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي، إلا أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، مع العلم أن المستثمر في كل من تونس والمغرب يمر بمراحل ما بين 5 إلى 9 مراحل إدارية في هذين البلدين المغاربيين.

وعند تسليط الضوء على الوضع الإداري في الاستثمار السياحي بصفة خاصة، نجده يتميز بالبيروقراطية الشديدة التي كان نتاجها خسارة الجزائر ملايين الدولارات. وفي ظل توافر كل من الجزائر وتونس والمغرب على مزايا تنافسية سياحية متشابهة نظرا للتقارب الجغرافي بين الدول الثلاث، تكون مدى توافر التسهيلات الإدارية دور كبير في قرار المستثمر وهو ما تسبب في خسارة الجزائر 9 ملايين دولار كاملة في قطاع السياحة. كذلك كشف مسيرو وكالات سياحية خاصة عن وجود عديد المشاريع السياحية، التي

بادرتها الوكالات السياحية ومستثمرون خواص في أدراج الوزارة الوصية منذ ثلاث سنوات بدون رد على أصحابها، سواء بالسلب أو الإيجاب، وهذا ما يقيي الإمكانات السياحية دون استغلال خاصة مع الملل الذي بدأ يعترض السياح الأجانب من المنتج السياحي لتونس الذي يجلب إليه عشرات الآلاف من السياح سنويا بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين وانتشار الفساد في تطبيق القانون، هذه الممارسات السلبية أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، إذ نجد أن المستثمر الإماراتي الذي كان ينوي خلال سنة 2000 إقامة استثمارات كبيرة في البناء والسياحة، واجه العديد من العراقيل البيروقراطية دفعته ليستثمر أمواله التي كانت مخصصة للسوق الجزائري في مشاريع مختلفة أقامها في المغرب في فترة لا تتجاوز سنة، ونجح في تجسيد مشاريعه في المغرب بفضل التسهيلات التي تمنح في هذا البلد في مجال الاستثمار، ومن مجموع 18 مليار دولار استثمارها العبار في المغرب توجد 9 ملايين استثمارها في قطاع السياحة يهدف إلى إنشاء مراكز سياحية وفنادق في مناطق الدار البيضاء، مراكش، الرباط وطنجة.

فعلى الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخا انطبعا سينا لدى المستثمرين، يمكن إجمالها في :

❖ عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من

منطقة وأخرى.

❖ تداخل الصلاحيات بين الهيئات، وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.

❖ تعقد وبطء الإجراءات الإدارية، حيث إن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و 93 يوما في المتوسط و 130 يوما للحصول على رخصة بناء، و 35 يوما لرخص أخرى.

❖ صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل: الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط و قنوات الصرف الصحي.

II.2- العوائق السياسية:

إنّ توفر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري ويقصد بالبيئة السياسية وجود نظام سياسي مستقر وموقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية وهو كل ما يتعلق بنظام الحكم وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية أو الطبقية ودرجة الوعي والنضوج السياسي، وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، والواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص والوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار فعدم الاستقرار يؤخر من جهة من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضي بالأمور إلى عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية أظهر السياسي يؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63 %، وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل من العناصر المحفزة والعناصر المعوقة للاستثمار طبقا لبحث قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدول المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أولي محفز للاستثمار (6)

حيث يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار.

يرتبط الاستقرار السياسي بمدى خلو الدولة من الاضطرابات الأهلية والأمنية كالثورات والانقلابات والفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام، بالإضافة إلى مدى التزام الحكومات بما تتضمنه القوانين الاستثمارية، وبما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسير تلك القوانين والاتفاقيات وتنفيذها، وتتحكم طبيعة العلاقات بين البلدان في تصدير الاستثمارات من بلد لآخر، يضاف إلى ذلك طبيعة النظام السياسي القائم في دولة ما، إذ لا شك أن

الدول التي تتمتع بالديموقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال المحلي والأجنبي وتتسم سياستها بالوضوح والشفافية واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص القانونية .

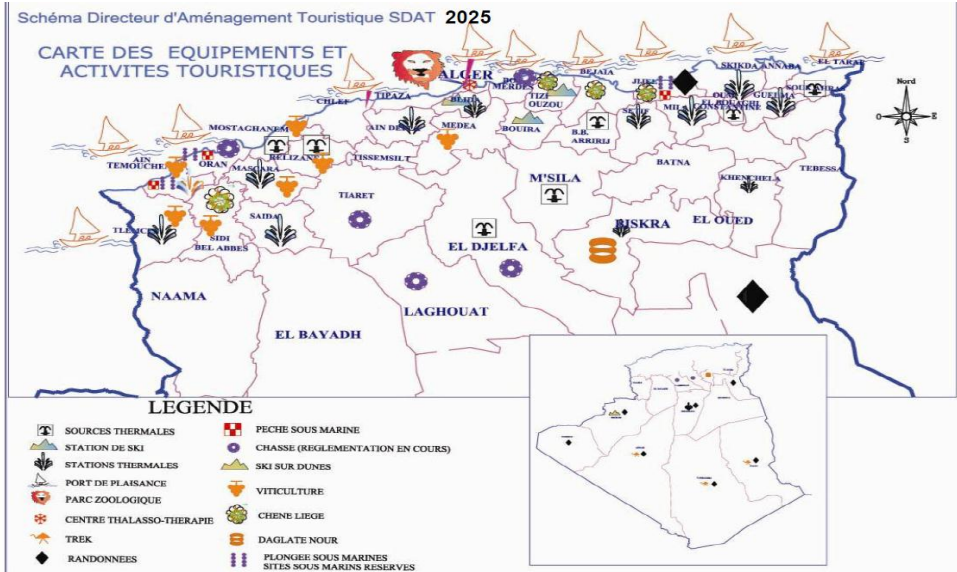
II.3- العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي

II.3-1- النقص في البنية التحتية المادية والاجتماعية:

تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما، الطرقات والموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم والصحة والتكوين ولتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة في تحسين معيشة الفقراء، وتمكين نمو الشركات وتوسعها، إذ تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنتجين الصغار من دخول الأسواق الاقليمية، وإلى إثقالهم بعبء مشاكل النقص في المدخلات الأساسية ، أما البنية التحتية التي تتم صيانتها بشكل جيد فمن شأنها تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع والمواد الخام، وتأمين استدامة الإنتاج والاتصالات في الوقت المناسب.

وتفتقد الجزائر لمشروعات البنية التحتية مثل المواصلات بحيث تصل طول شبكة الطرقات في الجزائر إلى 109452 كم تتمركز في منطقة الشمال ، وطول السكة حديدية التي تقارب 4500 كلم و 200 محطة تغطي أيضا بالخصوص شمال البلاد فقط وهذا النمط من وسائل النقل لا يعتبر خاص بالسياح، أما بالنسبة للنقل الجوي يغطي حوالي 37 رحلة حول العالم إضافة إلى 31 مدينة في الداخل ويعاني هذا القطاع العديد من المشاكل و العراقيل وضعف الخدمات ،أما بالنسبة للعمل البحري في الجزائر يعتمد على 13 ميناء للخدمات التجارية وميناءين مخصصين للمحروقات وموانئ صغيرة للصيد البحري و الترفيه⁽⁷⁾.

الشكل رقم 03: شبكة النقل في الجزائر



Source: schéma d'aménagement touristique, SDAT 2025-livre 1, p40

II.3-2- محدودية الموارد البشري

إنّ توفير العمالة المؤهلة والمطلوبة للممارسة النشاط السياحي تمثل نقطة ذات أهمية كبرى من وجهة نظر المهتمين بالسياحة، فلا يكفي إقامة المشروعات السياحية الضخمة وتخصيص رؤوس الأموال الكبرى لها ولا توفر من يقوم بشؤونها تشغيلاً وإدارة، إن العمل في القطاع السياحي يتطلب قدرات فنية وإدارية خاصة لمواجهة احتياجات القطاع وتنميتها باستمرار، إن تشغيل أشخاص ينقصهم التأهيل والتدريب الكافي يؤدي إلى فشل هذه المشروعات، فالسياحة هي صناعة خدمات تتطلب مستوى من المهارات

سواء الخدمات السياحية المباشرة في المشروعات السياحية أو الخدمات المتصلة بها مثل جوازات السفر، والجمارك ومنح التأشيرة وغيرها من الخدمات، فالجزائر تسعى من خلال مخطط التنمية السياحية 2030 إلى إقامة مشاريع ومركبات سياحية ضخمة تتوفر على عدد محدود من مؤسسات تكوين مختصة في التكوين السياحي، وهي لا تقدم الكثير من حيث النوعية أو العدد، وهي لا تلي متطلبات السوق السياحية الوطنية من اليد العاملة المؤهلة، فمن ناحية النوعية مازال فروع التكوين كلاسيكية قديمة تتمثل في فرع الاستقبال، الإطعام، التسيير الإداري، وهي برامج تكوينية قديمة وغير مطورة مع ما يتماشى والبرامج الحديثة أو من حيث استحداث تخصصات جديدة مثل الدليل السياحي، العاملين في الوكالات السياحية، منظمو الرحلات الجماعية، أو المقدمين للمنتج السياحي في الخارج أو الأصناف الخاصة من العاملين في الفنادق الفخمة المختصة في المؤتمرات، والتي تهتم بالشخصيات المهمة وكبار القادة والسياسيين وأصحاب الأموال والثروات لأن الخدمات تختلف من طبقة إلى أخرى وبصفة عامة فإن الخدمات السياحية يجب أن تكون راقية مهما كانت الطبقة الموجهة إليها وعلى هذا النحو يؤثر سلوك العاملين تأثيرا كبيرا في كفاءة الخدمة وأدائها، كما يترك هذا السلوك انطبعا هاما لدى المستهلكين، فمن المعروف أن المستهلك نفسه يعتبر أفضل أنواع الإعلان والإشهار عن المنتجات باعتباره إعلانا غير متحيز، هذا من جهة النوعية أما من جهة العدد فإن المؤسسات الثلاثة السابقة والمؤسسة منذ سنة 1976 في كل من بوسعادة وفي زي وزو والجزائر العاصمة لا يتخرج منها إلا العدد القليل فقدرتها الاستيعابية الكلية تقدر ب 480 طالب فقط مما جعل اليد العاملة المؤهلة في القطاع السياحي لا تشكل إلا 15,5 % في النشاط السياحي في حين أن المعايير الدولية تحدد ضرورة التكوين النوعي لحوالي 30 % من مجموع المستخدمين.

II.3-3- عدم الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي للدولة عاملا حاسما ومهما لاستقطاب المستثمر الأجنبي ومنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إذ أن المستثمر يسعى أساسا وراء استغلال أمواله ووحداته الإنتاجية إلى تحقيق عوائد مجزية ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها مستقرا لا تقصف به

الأزمات الاقتصادية ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي في حالات من أهمها التضخم والتخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية (8).

أ- التضخم: يعتبر التضخم مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي إذ أنه يبعث على عدم الثقة والطمأنينة للمستثمر ولذلك فإنه يمثل عائقا ونبينه كما يلي:

❖ يؤدي التضخم إلى أعراض رأس المال الأجنبي، وتشجيع الأفراد على تحويل أموالهم إلى الخارج، فضلا عن الإضرار بدوي الدخل الثابتة وما يولده ذلك من تدمير اجتماعي.

❖ يؤثر التضخم تأثيرا واضحا على الاستثمار غير المباشر مثل القروض، إذ يلحق بالدائن ضررا جسيما، ذلك أنه يسترد نقودا تمثل كمية معينة من السلع والخدمات، تقل كثيرا عما كانت تمثله وقت الحصول على القرض.

❖ يعمل التضخم على ممارسة التضخم تأثيرا سيئا وضارا على ميزان المدفوعات الوطني، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات، فالتضخم يتضمن في الواقع إيجاد قوة شرائية داخلية متزايدة، لا تواجهها زيادة كافية في الناتج الداخلي، فيتجه بسبب ذلك جزء من القوة الشرائية إلى الواردات السلعية، كما أنه يؤدي من جهة أخرى إلى تقليص الصادرات طالما أنه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات الوطنية.

❖ توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي الأقل إنتاجية والتي لا تخدم التنمية الاقتصادية في الدولة، أي أنه يؤدي إلى سوء توجيه الاستثمارات وكذلك إلى إيجاد أنواع من الاستثمارات لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية فتسود في الاقتصاد ظاهرة المضاربة الخطرة، وتخزين السلع والمواد الأولية، بدلا من مزاوله الأفراد لنشاط إنتاجي سليم.

ولا تزال معدلات التضخم في السنوات الأخيرة مرتفعة في الجزائر من سنة لأخرى، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(1): معدل التضخم من 2007- 2017

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم %	3.86	4.86	5.74	3.91	4.52	3.25	3.2	3.8	4.8	4.9	5.9

المصدر: موقع البنك الدولي : <http://www.albankaldawli.org>

ب- تخفيض العملة :

يقصد بذلك أن تقرير الدولة تخفيض قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية، ويؤدي هذا الإجراء بالضرورة إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى، وانخفاض قوتها الشرائية في الخارج، وتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لأسباب عدة لعل أهمها ما يلي:

❖ معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الوطني وذلك بتقييد الواردات وتشجيع الصادرات، فتحفيض العملة يؤدي في الواقع إلى زيادة الطلب على السلع الوطنية من قبل الأجانب بالنظر لملائمة أثمانها، فتزداد بذلك صادرات الدولة.

❖ قد تهدف الدولة من تخفيض عملتها إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، ذلك أن تخفيضها يؤدي إلى التوسع في الصناعات الوطنية تهدف زيادة التصدير، ومن ثم التوسع في التشغيل وتوفير فرص عمل جديدة.

فعلى الرغم من الآثار الايجابية لإجراء تخفيض العملة، فإنه قد يؤدي أحيانا إلى تحميل المستثمر المحلي وكذا الأجنبي بعض الخسائر الاقتصادية، التي لم تكن في تقديره عند قيامه بممارسة نشاطه الاستثماري، ذلك أن انخفاض قيمة العملة الوطنية، ينعكس أثره على أثمان السلع المستوردة والمصدرة.

وتعود أسباب الانخفاض الكبير للدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي إلى عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية من أبرزها: ارتفاع قيمة العملة الأمريكية مقابل العملات الصعبة الأخرى على غرار الجنيه الإسترليني و الأورو الذي سجل تراجعاً كبيراً، أما العوامل الداخلية فتعود أساساً إلى سياسة بنك الجزائر الذي يكرس تخفيض قيمة الدينار وبعدها كان 1 \ دولار يساوي 79 ديناراً في جويلية 2014 أصبح في مارس يعادل 95 ديناراً في الأسواق الرسمية وأصبح يفوق 110 ديناراً للدولار الواحد في مطلع شهر جانفي 2018⁽⁹⁾.

II.3-4- العوائق الاجتماعية والثقافية للاستثمار السياحي:

إنّ ممارسة النشاطات السياحية تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تشهدها الدائرة الاجتماعية والثقافية للبلد، وهنا يقع على عائق الدولة عملية تحسين هذه الأوضاع لتحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار السياحي.

II.3-4-1 - العوائق الاجتماعية:

إنّ مشكل العمالة والتشغيل له تأثير على الاستثمار من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل من جهة أخرى وقد أدى الاختلال التوازني الاجتماعي

إلى تفاقم البطالة من 9.8% سنة 2013 إلى 14.2% سنة 2014 و إلى حوالي 11.2% سنة 2015 و بلغت سنة 2017 إلى غاية 12.6% ، والواقع أن هذه الزيادة في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي لأن التشغيل معناه الاستثمار وإن هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توازن بين تطور الاستثمار من جهة وتطور السكان من جهة أخرى. أما فيما يتعلق بالمستوى المعيشي والقدرة الشرائية فهي منخفضة جدا.

إنّ نسبة الفقراء في الجزائر في الريف أكبر من فقراء المدينة، وهذا التفاوت الكبير بين الريف والمدينة يؤدي إلى زيادة الهجرة الريفية بازدياد مضطرب ما دامت عوامله مستمرة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الشائبة في المجتمع.

انتشار البطالة بسبب أن الغالبية العظمى من الفقراء ذوي المداخل المتدنية التي لا تمتلك مصادر دخل أخرى سوى العمل، إضافة إلى عدم وجود برامج لرفاه العاطلين كما هو الحال في الدول الغربية وفقراء الجزائر يعانون من البطالة كنتاج لثقافة الفقر والتي تعود لأنماط سلوكية وعادات سلبية في المجتمع وبالتالي تؤدي إلى زيادة الفقر لدى الفئات ذات الدخل المنخفض وهناك مجتمعات عربية منفتحة على المستثمر الأجنبي وأخرى لا تزال منغلقة على المستثمر الأجنبي وذلك نتيجة لتراكمات الفترات السابقة الاستعمارية وكذلك ما تعانيه بعض الدول العربية من عادات وتقاليد غير مشجعة على الاستثمار.

II.3-4-2 - العوائق الثقافية:

وتتمثل أهم المعوقات الثقافية المؤثرة في الجذب السياحي في النقاط التالية :

❖ **قصور في الوعي:** لدى أصحاب المشروعات الاستثمارية في المجال السياحي بطبيعة الناس وثقافتهم الفرعية بكل مضامينها المختلفة عند التخطيط للمشروعات السياحية، فيجب أن تركز دراسات الجدوى على كل الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية لتلك المناطق خصوصا عند إنشاء المنتجعات الجبلية والقرى السياحية في المناطق السياحية أو القروية.

❖ **عدم الاهتمام بالصناعات البيئية التقليدية:** التي تمثل عنصر جذب هام للسائحين الأجانب

وتشجيع الأسر القائمة عليها من جانب المسؤولين الرسميين والجمعيات الوطنية، حيث أن لهذه الأنشطة جدوى اقتصادية أكيدة، بالإضافة إلى إبراز القيم الفنية والجمالية في تراث وثقافة الجماعة المحلية وتعميق الاحساس بأهمية وأصالة هذا التراث واعتزاز الزائرين بهذه القيم.

❖ **عدم وجود نشرات أو كتيبات:** تبرز مختلف الخصائص البشرية والتراثية إلى جانب المقومات

الطبيعية والاقتصادية في مناطق الجذب السياحي، خصوصا المناطق ذات الثقافات الفرعية مثل مناطق وادي مزاب وجنات والطاسيلي، ومنطقة الأوراس ومنطقة القبائل...إلخ.

إن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لها اليوم أهمية كبيرة ودور استراتيجي في تطوير السياحة وتظهر من خلال:

- الاعتماد المتزايد والمتعدد لوسائل الإعلام المتطورة لدى العملاء.
- توفير أسطوانات مبرمجة موسوعية عن المقاصد السياحية ومقوماتها.
- إمكانية البحث عن الفنادق والخدمات الأخرى بواسطة الإنترنت.
- قيام شركات متخصصة في السمسرة السياحية بعرض أسعار غرف فندقية مخفضة على المواقع الالكترونية.

قلة أو عدم استخدام منتجات البيئة كعناصر ثقافية مادية عند تأثيث القرى والمنتجعات السياحية خصوصا في المناطق الصحراوية والقروية والجبلية البعيدة ذات مقومات الجذب المتعددة، بالرغم أن هذا من شأنه أن يخلق انسجاما وتوافقا مع البيئة وسيحقق راحة للسائح المحلي والأجنبي.

III- مشاكل على مستوى قطاع الصناعات التقليدية

تلعب الصناعة التقليدية دور أساسي في تقديم صورة عن البلد (حرفه، حضارته و ثقافته التي تنعكس في المنتجات التي ينجزها كصناعة الملابس الصوفية والخفيفة المستعملة، صناعة السجاد والأفرشة، صناعة الأثاث المنزلي، المنتجات الجديدة والفخار...)، فالسياحة والصناعة التقليدية تشكلان نشاطا متكاملًا وغالبًا ما يكون هذا النشاط ضروريًا لتحسين ظروف معيشة سكان المنطقة من خلق مناصب شغل وفك العزلة وكذا تخفيف وتيرة هجرة الشباب .

فالصناعات التقليدية تشكل عنصرا هاما في المنتج السياحي ، هذه النشاطات يقوم بها الحرفيين الخواص يحتاجون إلى دعم من طرف السلطات العمومية لاسيما في تأطيرها المهني من خلال تحفيزات جبائية مالية وترقوية ، نظرا للصعوبات التي يواجهها الاستثمار في هذا المجال والتي تتمثل في:

- صعوبة الحصول على مقررات وقروض لاسيما الحرفيون الذين يمارسون نشاطهم في البيت أو الذين لا يتوفرون على ضمانات بنكية.
- عدم وجود شبكة تنظيمية لوظائف التمويل والتسويق ملائمة مع خصوصيات هذه الحرف لأن الحرفي لا يستطيع الحصول على بعض المواد الأولية والتجهيزات بسهولة.
- ضعف برامج التكوين وعدم وجود نظام تمهين ملائم للصناعات التقليدية تدعمه إجراءات تشجيعية وتحفيزية.

IV.دهور المحيط الطبيعي والثقافي:

تعددت وتعمدت العراقيل التي يواجهها المستثمر في القطاع السياحي على المستوى التقني والإداري والمالي تضاعفت بوجود مناخ غير ملائم للتنمية السياحية ويتعلق الأمر بتدهور البيئة الطبيعية وتعرضها لمختلف أنواع التلوث ، فالازدحام الكبير الذي تعرفه الشواطئ الجزائرية بسبب قلة المرافق السياحية على مستوى البلاد وانعدام سياسة للتنمية السياحية ترمي إلى ترقية السياحة في المناطق الداخلية أدى إلى تدهور

الشريط الساحلي وتشويه مناظره، بالإضافة إلى ظاهرة الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ هذا ما جعل السواح الأجانب يمتنعون عن التردد على الشواطئ الجزائرية وبالتالي يصبح الاستثمار فيها غير فعال.

يتعرض التراث الحضاري والثقافي والتاريخي إلى عدة أضرار تتمثل في عمليات السرقة للآثار مما يعرضها للتشويه والاتلاف، كما أن النمو الديمغرافي والتعمير الفوضوي والمشاكل البيئية وعدم تطبيق القوانين المتعلقة بالحفاظ على المناطق والمعالم التاريخية ونقص الوسائل البشرية والمادية لحماية المعالم التاريخية وإعادة ترميمها دور في إتلاف جزء من الآثار، علاوة على الأضرار الناجمة عن تأثير الظواهر الطبيعية (الأمطار الغزيرة، الزلازل...) هذا التدهور يجعل السائح لا يهتم بزيارة الجزائر وبالتالي حتى المستثمر يحجم عن الاستثمار في هذا المجال. وبالنظر إلى معتقدات المجتمع الجزائري وقيمه، نجد أنه ينظر إلى بعض المهن بدون قيمة، خاصة فيما يتعلق بالمعاملات التي هي أساس الخدمة السياحية، خدمات الضيافة أو تلك المرتبطة بالصناعات التقليدية، كما أن ضعف الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري تجعله لا يفرق بين السائح والضيف. كما أن وجود الذهنيات المعادية التي تعتبر السياحة مصدرا للتشويه والعنف الثقافي يجعل من المستثمرين الأجانب لا يقدمون على التفكير بالاستثمار في الجزائر⁽¹⁰⁾.

الختامة:

وبالرغم من الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في العديد من الدول إلا ان الجزائر لم ترقى بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، حيث بقيت ارادتها من السياحة محدودة جدا وإذا ما قارناها بالبلدان المجاورة مثل تونس والمغرب بالرغم من تنوع الثروات البشرية والمادية والطبيعية وذلك راجع للمنهج الاقتصادي المتبع والمعتمد على المحروقات والمصادر النفطية كما هو الحال منذ أكثر من ربع قرن. ولتوفير بيئة يسودها الأمن والاستقرار والتفكير في مستقبل الأجيال المستقبلية كان لابد من بناء عهد لما بعد البترول لتحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية لمورد طبيعي محدود ولتحقيق التنمية المستدامة وقد عمدت الدولة الجزائرية إلى تطوير القطاع السياحي، حيث سنت جملة من التشريعات المنظمة ومجموعة من المؤسسات المكلفة.

بناءً على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة يمكن طرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير وترقية الاستثمار السياحي الجزائر :

- ضرورة التطبيق الفعلي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال احترام مدة الإنجاز المشاريع السياحية وفق الآجال المحددة مع فرض رقابة صارمة على الهيئات المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع.
- تذليل العقبات التي تقف أمام إنجاز المشاريع السياحية كمشكل العقار السياحي ومشكل التمويل.
- تحسين بيئة الاستثمار وتوفير كل الشروط الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يساعد على جلب المستثمرين للقطاع السياحي.
- إنشاء مصارف متخصصة في المجال السياحي للتصدي لمشاكل التمويل التي تعترض المستثمرين، كما هو معمول به في الكثير من الدول.
- صياغة سياسة واضحة من طرف الحكومة في مجال تمويل الاستثمار السياحي خاصة فيما يتعلق بالضمانات الحقيقية التي تشكل في اغلب الأحيان أهم عقبة امام المستثمرين.
- العمل على تقليل الإجراءات الإدارية المعقدة امام الأفراد والمشروعات السياحية.
- العمل على انشاء شبكة معلوماتية عربية مشتركة لتسهيل معرفة القوانين المتعلقة بكل دولة.
- تنمية البنية التحتية الأساسية مع تطوير انظمة النقل بكل أشكاله كونه يحتوي على عوامل هامة لجذب المستثمرين.
- ضرورة العمل على تعزيز السياحة العربية البينية للاستفادة من تجارب الدول العربية الشقيقة مثل تونس والمغرب خاصة فيما يخص جودة الخدمات المقدمة وحسن الضيافة.

- ضرورة التنوع في مجالات الاستثمار السياحي تسلية، إطفام، مسارح، نقل سياحي، حدائق حيوانات وعدم التركيز على الإيواء فقط.
- ضرورة إقامة مشاريع تتلائم مع المنتج الصحراوي للاستفادة من ثروات الصحراء الجزائرية الشاسعة.
- تقديم تخفيضات إضافية للاستثمارات الأجنبية لتشجيع جلب رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع السياحي.

المراجع و الهوامش:

- (1) عيسى مزرفة، "دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر"، الملتقى الدولي ، اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، مارس 2012، ص: 8-9
- (2) محمد حشماوي، سليمان زواري، "واقع وآفاق منافسة الصناعة السياحية في الجزائر" ، مجلة المناجر العدد2 جوان ص: 7
- (3) Algérie :le pays lumières office national de tourisme ,p43
- (4) عبد الله شريط محمد الميلي ، "تاريخ الجزائر" ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر، 1988، ص: 201
- (5) منصوري الزين واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد2، ص: 139-140
- (6) عبد الرزاق مولاي لخضر، "العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية " ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 2010، 09
- (7) Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, livre 04, la mise en oeuvre du SDAT 2025 :le plan opérationnel, janvier 2008
- (8) عز الدين محمدي، آيت مراد، "استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر واقع وآفاق"، ورقة بحثية الملتقى الدولي للاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة يومي 26-27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي بتيبازة.
- (9) صندوق النقد العربي، تقارير و الاحصائيات السنوي ، من 2007 إلى 2017
- (10) عراب عبد العزيز ، "استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية و انعكاسها على الاقتصاد الوطني" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية الجزائر، 2011، ص: 157